

# مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥

1 July 2005  
Arabic  
Original: English

محضر موجز للجلسة الثانية عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد دي كيروز دوارتي . . . . . (البرازيل)

المحتويات

مناقشة عامة (تابع)

انتخاب رؤساء ونواب رؤساء اللجان الرئيسية ولجنة الصياغة ولجنة وثائق التفويض

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر. كذلك ينبغي إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى: Chief, Official Records

.Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza

وستصدر أية تصويبات لمحضر هذه الجلسة والجلسات الأخرى في وثيقة تصويب واحدة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

### مناقشة عامة (تابع)

٤ - وأضاف قائلاً إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تواجه أكثر التحديات أهمية في تاريخها، ومن بينها الانتشار الأفقي، والانتشار العمودي، وبقاء الدول الحائزة للأسلحة النووية فعلياً خارج نطاق المعاهدة، وحصول الدول النامية على التكنولوجيا النووية، والشلل الذي أصاب آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف، وانسحاب جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية من المعاهدة. ويضاف إلى ذلك أن وجود خطط لتطوير تكنولوجيا جديدة للأسلحة النووية والفشل في وضع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية موضع التنفيذ يقوضان أركان المعاهدة على نحو خطير.

٥ - واستدرك يقول إن الجانب الإيجابي يتمثل في تخلي عدد من الدول عن الأسلحة النووية، وهذه العملية ينبغي تشجيعها ودعمها. كما ينبغي للدول التي لم توقع بعد اتفاقات الضمانات الشاملة أن تبادر إلى توقيعها دون إبطاء لتساعد في بناء الثقة. ويضاف إلى ذلك إنشاء أربع مناطق خالية من الأسلحة النووية وتزايد الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، كما أن اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) والاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي يمثلان بادرة مشجعة.

٦ - وأردف قائلاً إن النزاع الكامل للسلاح لا يمكن أن يتحقق ما لم تحل الدبلوماسية والحوار والأمن الجماعي وسيادة القانون محل الردع. كما ينبغي للدول التي تملك السلاح النووي أن تتعهد بخفض ترساناتها النووية على نحو لا رجعة فيه ويتسم بالشفافية، وأن تلغي تاهب أسلحتها وتقدم إلى الدول التي لا تملك السلاح النووي ضمانات أمنية نافية.

٧ - وأكد أن المنظمات الإقليمية تقوم بدور أساسي في منع انتشار الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد ينبغي

١ - السيد حسن (السودان): قال إن السودان في غاية الرضى عما أحرز من تقدم في تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية خلال السنوات الخمس والثلاثين الماضية التي انقضت منذ اعتمادها، ولكن القلق العميق يساوره لعدم إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط المتقلبة، ويعتقد أن من المستحيل إنشاء منطقة من هذا القبيل ما دامت إسرائيل ترفض إخضاع منشآتها النووية ل ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٢ - وأضاف قائلاً إن الترتيبات المتعددة الأطراف عنصر أساسي لتنفيذ المعاهدة على نحو فعال. وبالتالي ينبغي لجميع الدول التي تملك أسلحة نووية أن تأخذ بزمام المبادرة في هذا الصدد وتدمر ترساناتها النووية وتحول تكنولوجياها النووية نحو الأغراض السلمية. فنجاح الاتفاقيات الدولية لا يتطلب من الدول الأطراف أن توقع عليها فحسب، بل يتطلب أيضاً أن تفي بالتزامها بتنفيذها. وفي هذا الصدد ينبغي لجميع الوفود أن تبدأ مفاوضات جادة من أجل عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بنزع السلاح.

٣ - السيد روميلو (الفلبين): قال إن البشرية ما زالت تعيش تحت تهديد أسلحة الدمار الشامل، وانتشرت الأسلحة النووية خارج نطاق الدول النووية، وذلك بالرغم من انتشار الديمقراطية بعد نهاية الحرب الباردة. وقد أدى تأثير معاهدة انتشار الأسلحة النووية إلى اقتصار عدد الدول النووية على ١٠ دول حتى الآن، لكن من الأهمية بمكان سد الثغرات المتبقية في المعاهدة لتجنب ارتفاع هذا الرقم. كما يتعين إحراز المزيد من التقدم نحو تنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي أُخذ أثناء انعقاد مؤتمر الاستعراض والتמיד عام ١٩٩٥.

بروتوكول معاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا.

١٠ - واحتتم كلمته قائلاً إن المشاركين في المؤتمر الحالي ينبغي، مع سعيهم إلى التوصل إلى معاهدة ذات مصداقية وفعالة، ألا يتجاهلوا حقيقة أن بلايين الدولارات تُنفق على أبحاث الأسلحة النووية والحفاظ على ترسانات تلك الأسلحة، وهي أموال يمكن استخدامها بدلا من ذلك في الوقاية من الأمراض والحد من وطأة الفقر. ومن الواضح أن هناك الكثير من العمل الذي لم ينجز بعد لبناء عالم حر يعمه السلام.

١١ - السيد ديل روزاريو سيبالوس (الجمهورية الدومينيكية): قال إن مستقبل نزع السلاح النووي يرتبط ارتباطا لا ينفصم بالامتثال لمعاهدة نزع الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وتؤمن الجمهورية الدومينيكية بالحق في استعمال الطاقة النووية للأغراض السلمية، رهنا بالخضوع ل ضمانات صارمة، على النحو المبين في المادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار. وأهم الضمانات هي معاهدات ثلاثيلولكو وراروتونغا وبانكوك وبليندابا، وأية معاهدة أخرى مماثلة لم يتفق عليها بعد.

١٢ - وأضاف قائلاً إن هناك مجالات معينة، لا سيما ما يتعلق بنقل النفايات النووية بحرا ما زال يتوجب بذل جهود فيها بالرغم مما تحقق في ميدان نزع السلاح النووي. وفي هذا الشأن، تعرب الجمهورية الدومينيكية عن تأييدها التام للبيان الذي ألقاه ممثل جزر البهاما باسم الجماعة الكاريبية. ويشكل نقل النفايات المشعة عن طريق البحر الكاريبي خطرا جسيما على الأمن والسياحة والحياة البحرية والبيئية. وبالرغم من وجود آليات الضمانات التي أنشأتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتلقى الترحيب، فإن الأخطار المحتملة التي تنطوي عليها هذه الممارسة ما زالت تبعث على

لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية أن تلتزم بروح ونص معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتعود إلى محادثات الأطراف الستة. فضلا عن ذلك فإن الجهود التي تبذلها جمهورية إيران الإسلامية للتوصل إلى اتفاق بشأن ضمانات موضوعية بأن برنامجها النووي مخصص للأغراض السلمية فقط لهي جهود جديرة بالترحيب. كما ينبغي أن تنضم الهند وباكستان وإسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية باعتبارها بلدانا ليست حائزة للأسلحة النووية. وينبغي أن يتخذ العمل الإقليمي شكل آليات محددة تعالج جوانب أخرى من الانتشار المحتمل لتلك الأسلحة. وفي هذا السياق تزداد إلحاحية إنشاء الجماعة الآسيوية للطاقة النووية وهو ما اقترحتة الفلبين في عام ١٩٩٦، أكثر من أي وقت مضى.

٨ - وتابع كلامه فقال إن العملية التحضيرية المؤدية إلى المؤتمر الحالي لم تثمر عن أية اتفاقات ولكن قدمت خلالها صيغ مبتكرة كثيرة جديرة بالدراسة. كما ينبغي تدعيم الإطار المؤسسي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ويوصي وفده بالنظر جديا في البروتوكول الإضافي النموذجي لل ضمانات. ويجب التوصل إلى طريقة لمنع البلدان التي خرقت المعاهدة من محاولة التهرب من الالتزامات المترتبة عليها من خلال الانسحاب ببساطة من المعاهدة.

٩ - وأضاف قائلاً إن الالتزامات الدولية المتعلقة بمعالجة المواد النووية ينبغي التقيد بها تماما، وإن اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية ينبغي تعزيزها. وحيث أنه لم يتحقق أي تقدم في المفاوضات الخاصة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، فرما أمكن وضع ترتيبات لفرض وقف اختياري على مرافق تخصيب اليورانيوم وفصل البلوتونيوم مدته خمس سنوات. كما ينبغي للمؤتمر التقدم نحو تنفيذ خطوات نزع السلاح النووي الثلاث عشرة التي أُنفق عليها في مؤتمر الاستعراض عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠. فضلا عن ذلك ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تنظر في إمكانية الانضمام إلى

مستقبلية يشكل خطرا كبيرا على الأمن الدولي، وبالتالي فإن ليختنشتاين تأمل أن تعزز هذه الدول التزامها بالوقف الاختياري للتجارب. ويضاف إلى ذلك أن المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية لم تبدأ بعد، ومن دواعي خيبة أمل ليختنشتاين أن ما من طرف راغب في أن يأخذ بزمام المبادرة.

١٦ - واختتم كلمته قائلا إن الخطوات الثلاث عشرة المتعلقة بترع السلاح النووي التي أُنْفِقَ عليها في مؤتمر الاستعراض عام ٢٠٠٠ تظل التزامات هامة، حتى وإن كان التقدم المحرز نحو تنفيذها جاء مخيبا للآمال. وفي ضوء التحديات المختلفة التي واجهتها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية خلال السنوات الماضية، فإن من واجب الدول الأطراف السعي لإعادة بناء الثقة في فعاليتها. وسيكون أيضا للنتيجة التي يسفر عنها المؤتمر الحالي أثر كبير على المناقشات العسيرة فعلا بشأن إصلاح الأمم المتحدة.

#### انتخاب رؤساء ونواب رؤساء اللجان الرئيسية ولجنة الصياغة ولجنة وثائق التفويض

١٧ - الرئيس: قال إن مجموعة دول عدم الانحياز ودول أخرى قد رشحت السيد أوادي (كينيا) ليكون رئيسا للجنة وثائق التفويض. وهو يعتبر أن المؤتمر يرغب في الموافقة على الترشيح.

١٨ - انتُخب السيد أوادي رئيسا للجنة وثائق التفويض. رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٠.

القلق، ويمثل التنفيذ الواجب لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وغيرها من المعاهدات ذات الصلة الحل النهائي الوحيد لهذه المشكلة. كذلك يتعين اتخاذ تدابير جديدة لاستكمال الآليات الأمنية القائمة، لا سيما ما يتعلق منها بالضمانات ضد تلوث البيئة البحرية، وتبادل المعلومات عن الطرق والآليات الفعالة والقوانين التي تنظم المسؤولية عن الأضرار.

١٣ - السيد ويناويسر (ليختنشتاين): قال إن من الواضح، في ضوء أحداث معينة جرت في السنوات الأخيرة، أن معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية تحتاج حاجة ماسة إلى تعزيز عاجل. وبالرغم من أن تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى في عام ١٩٩٥ كان إنجازا دبلوماسيا معقدا وأساسيا، فإن المعاهدة تمر اليوم بأزمة ثقة. وبالتالي، فإن المؤتمر الحالي لا بد وأن يسفر عن نتيجة تعيد التوازن بين أهداف المعاهدة الأساسية الثلاثة المتمثلة في عدم الانتشار ونزع السلاح والحق في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وفي هذا الصدد يكتسب الالتزام الكامل بالنظام الحالي لعدم الانتشار ونزع السلاح، وإعادة التأكيد عليه، أهمية قصوى.

١٤ - وقال إن ليختنشتاين تحث الدول المائة والست التي لم تبرم بعد بروتوكولا إضافيا لاتفاقات الضمانات الخاصة بها أن تبادر إلى ذلك بهدف تعزيز آليات التحقق الخاصة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما تؤيد اقتراح كندا عقد مؤتمر سنوي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإنشاء مكتب دائم يمكنه أن يستجيب في الحالات الطارئة بكفاءة وفعالية.

١٥ - وأضاف قائلا إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لم تدخل بعد حيز النفاذ رغم مرور ١٠ سنوات تقريبا على اعتمادها وهذا أمر يبعث على الحزن. وما زال احتمال قيام أي من الدول التي تملك أسلحة نووية بتجارب